



تغير التركيبة السكانية

وفرة الاستفادة من العائد الديموغرافي في الجزائر

Population Structure Change And The Opportunity To Benefit From The Demographic Dividend In Algeria

حسين خديجة *

¹ جامعة علي لونيبي البلدية_02 (الجزائر)

البريد الإلكتروني: khadidjahc13@gmail.com

تاريخ النشر

2022/12/01

تاريخ القبول

2022/09/29

تاريخ الإيداع

2022/06/14

المخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة التغير الهيكلي للتركيبة السكانية الناتج عن التحول الديموغرافي في الجزائر، والتعريف بالعائد الديموغرافي، وكيف يمكن تسخير الشباب كفرصة لتحقيق ربح اقتصادي والتنمية من خلال ذكر أهم العوامل التي تضمن تأمين العائد مع عرض نماذج لبعض الدول. وقد تم لذلك توفير معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، التعدادات العامة للسكان والسكن، ومعتدين المنهج الوصفي التحليلي لعرض نتائج البحث.

تم التوصل إلى النتائج التالية: عرفت الجزائر انخفاضا ملحوظا في كل من الولادات والوفيات مكنتها من الوصول إلى مراحل متقدمة من التحول الديموغرافي وبلوغ مرحلة العائد، ولا تزال ضمن المجال الزمني لهذه الظاهرة. أظهر التغير الهيكلي للسكان تراجع نسبة الفئة المعالة وزيادة حجم الفئة النشطة والارتفاع النسبي في فئة الشباب، كما أظهرت النتائج أن هذه المرحلة محدودة زمنيا، وفي ضوء هذه النتائج تقترح الدراسة إتباع السياسات المناسبة لضمان العوائد الديموغرافية قبل فوات هذه الفرصة.

الكلمات المفتاحية: الفئة النشطة؛ التحول الديموغرافي؛ التنمية؛ العائد الديموغرافي.

Abstract: This research aim to study the structural change in the population composition resulting for demographic transition in Algeria, and define the concept of a demographic dividend, and how can young people be used as an opportunity to achieve economic and development profit by citing the most important factors that ensure the security of the demographic dividend, while presenting models for some countries. We

* المؤلف المرسل

used the data from the National Office of Statistics in this research, General Population Censuses, and using the descriptive analytical to presenting the search results.

The following results have been reached: Algeria has know a marked decrease in both births and deaths, enabled it to reach advanced stages of demographic transition and reach the stage of dividend, it is still within the time frame of this phenomenon, the structural change of the population showed a decline in the proportion of dependent category, an increase in the size of the working age population and a relative rise in the youth population. The results also showed that this phase is time limited, in light of these results, the study proposes to follow the appropriate policies to ensure demographic returns before this opportunity is missed.

Keywords: Active category; Demographic transition; Development; Dividend demographic.

مقدمة:

تشكل فئة الشباب شريحة هامة وحيوية في كافة المجتمعات نظرا للقوة والعتاء المتميز لهذه الفئة العمرية، التي تعتبر عنصر التنمية والقيادة. وكما هو معلوم، فإن الشباب هم الأكثر ديناميكية وطاقة وقدرة على إحداث التغيير نحو الأفضل ورسم ملامح المستقبل، ومن تم فإن الاهتمام بالشباب هو اهتمام بالتنمية.

يعد الاستثمار في الشباب أحد أنجح الاستثمارات كونه مورد قابل للتجدد والتطور. مع مرور الزمن، يمكن توظيفه اقتصاديا للمساهمة في زيادة الإنتاجية، فهو بذلك يمثل أحد الدعائم الأساسية في أي مجتمع.

تسعى معظم الدول إلى التركيز على الجوانب الديموغرافية للسكان ودمجها مع الجوانب التنموية، باعتبار أن أعداد السكان وتركيبهم النوعي يشكل عامل مؤثر في التنمية، ويمثل التغيير الحاصل في التركيبة السكانية لبعض البلدان المتمثل في -تفوق الفئة النشطة (15-64 سنة) مقابل تراجع حجم الفئة المعالة (الأقل من 15 سنة والأكثر من 65)- ديناميكية ديموغرافية تسمح بالولوج إلى فرصة سكانية جديدة تعرف بالعائد الديموغرافي.

منذ 20 سنة مضت، أيدت 189 دولة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية برنامج عمل تاريخي تضمن اعترافا بأهمية دور الشباب في التنمية، واليوم يشهد العالم أكبر نسبة

شباب في التاريخ 1,8 مليار شخص، أي حوالي 60% من الأشخاص سنهم لا يتعدى 24 سنة.

هناك بلدان كثيرة يشكل الشباب أعلى نسبة من سكانها، وتشهد تراجع كل من معدلات الوفيات والخصوبة وزيادة طول العمر، وانحسار نسبة الأطفال، في حين شهدت نسبة البالغين في سن العمل ارتفاعا. يشكل هذا الوضع بيئة مواتية للتنمية، من خلال الاستثمار في العائد الديموغرافي وتمكين الشباب في مختلف المجالات: التعليم، العمالة، الصحة... إلخ.

وتعتبر تجربة دول شرق آسيا (كوريا، سنغافورة، تايلاند، أندونيسيا، تايوان، اليابان) من أنجح الدول في مجال الاستفادة من التحول الديموغرافي ومرحلة العائد، ومن الاستثناءات الملحوظة الصين التي انتهى فيها التحول الديموغرافي منذ 20 سنة كنتيجة مشتركة لسياسة الطفل الواحد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفتحت هذه النافذة في وقت لاحق في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المتوقع أن تستمر فترة العائد بالنسبة لهذه الأقاليم لمدة أطول-تتراوح ما بين 60 و70 سنة.

إن التحول الديموغرافي الذي استغرق قرن من الزمن في الدول المتقدمة حدث بصورة أسرع في البلدان النامية، والجزائر من بين البلدان التي عرفت تحولات هامة في هيكلها العمري، حيث تشهد حاليا ارتفاع أعداد الشباب والسكان في سن العمل وانخفاض حجم صغار وكبار السن (الفئة المعالة)، بحيث يمثل الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) 26%، أي فاق ربع إجمالي السكان. في حين قدرت نسبة الفئة النشطة 62%. لذلك يتصف المجتمع الجزائري بفتوة بنيته الديموغرافية.

أتاح هذا التحول دخول مرحلة الاستفادة من العائد الديموغرافي كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك يتطلب اتخاذ سياسات وإجراءات للاستثمار في رأس المال

البشري (الشباب) لضمان الحصول على عوائد هذه المرحلة التي تعتبر فرصة سانحة لن تستمر طويلا.

ومنه، ومما سبق سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي التغيرات الهيكلية التي عرفتھا التركيبة العمرية للسكان في الجزائر والتي أفرزت ما يعرف بالعائد الديموغرافي؟

تمثلت القيمة العلمية لهذا البحث في إبراز أهمية العائد الديموغرافي كفرصة سانحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على خلفية التغيرات التي عرفھا الهيكل العمري للسكان والتحويلات الديموغرافية في الجزائر، والمتمثلة في بروز فئات الشباب وارتفاع نسبة السكان النشطين أي فئة الأشخاص في سن العمل والإنتاج مقابل تراجع المعالين.

من بين الأهداف الرئيسية لهذا البحث نذكر ما يلي: دراسة التغير الهيكلي للهرم السكاني ومراحل التحول الديموغرافي في الجزائر، وإبراز أثر التحول الديموغرافي في الهيكل العمري للسكان في الجزائر، ودخولها مرحلة العائد الديموغرافي، وأخيرا ذكر أهم العوامل التي تضمن الاستفادة من العائد الديموغرافي في الجزائر.

ولتحقيق هذه الأهداف وظفنا معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، التعدادات العامة للسكان والسكن، واستخدمنا المنهج الوصفي لوصف وتحليل نتائج البحث، معتمدين على جداول إحصائية وأشكال بيانية.

وقبل التطرق إلى عناصر البحث، ارتأينا أولا ضبط المفاهيم المتعلقة بالموضوع، وهي كالآتي:

- الفئة النشطة (Active category): هم مجموعة الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن عمل (بريسا، 1989، صفحة 171)، وحسب منظمة العمل الدولية تضم فئة "السكان

الناشطين" العاملين والعاطلين عن العمل. وتعرف هذه الفئة أيضا بالقوى العاملة الإجمالية.

- **التحول الديموغرافي (Demographic transition):** هي العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات والتي شهدتها مجموعة كبيرة من الدول، وتشهد عملية الانتقال من مرحلة قبل التحول إلى مرحلة ما بعد التحول ارتباطا ما بين انخفاض الوفيات وانخفاض الخصوبة، مما ينتج عنها نمو سكاني انتقالي (جلبي، 2016، صفحة 29).

شاع استخدام هذا المفهوم في "نظرية التحول الديموغرافي" والتي تمثل الإطار العام الذي يستخدمه دارسي علم السكان لشرح كافة التغيرات السكانية التي تدور من حولهم. قامت هذه النظرية على توافر بيانات معدلات المواليد والوفيات للسجلات الحيوية والتعدادات في بعض الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية، وتعتبر هذه النظرية المحو الرئيسي التي ترتز عليها الدراسات الديموغرافية الحديثة (مجلس السكان الدولي، 2010، صفحة 06).

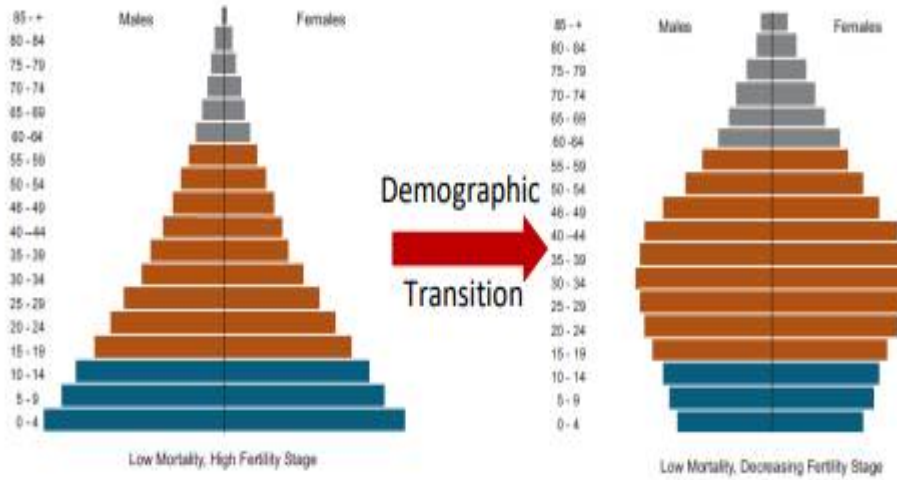
- **التنمية (Development):** يمكن تعريف التنمية على أنها تغير إيجابي مقصود ومخطط له يؤدي إلى توسع اقتصادي، ونمو في الدخل القومي، يواكبه تحسن في دخل الفرد وتلبية احتياجاته الضرورية، ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من رغد العيش والرفاهية. وللتنمية جوانب اقتصادية، اجتماعية، إنسانية، يتكامل بعضها مع بعض، وتقاس بمؤشرات متنوعة مثل: نصيب الفرد من الدخل القومي، وفيات الرضع، نسبة الأمية، وغيرها (بن محمد الخريف، 2010، صفحة 65).

- **العائد الديموغرافي (Dividend demographic):** العائد الديمغرافي هو النمو الاقتصادي المتسارع الذي يمكن أن ينتج عن الانخفاض السريع في الخصوبة والتغير الناتج عن هذا الانخفاض في الهيكل العمري للسكان. يحدث العائد الديموغرافي حينما تكون حصة السكان في سن العمل (من 15 إلى 64 سنة) أكبر من حصة السكان ممن

ليسوا في سن العمل أي ممن تبلغ أعمارهم 14 سنة فأقل أو 65 سنة فأكثر. ولكي يحقق أي بلد عائداً ديموغرافياً، يتعين عليه أولاً أن يمر بمرحلة تحول ديموغرافي، أي تحول من معدلات الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى معدلات منخفضة (صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، 2014، الصفحة 14).

تم تقديم مفهوم العائد الديموغرافي في أواخر التسعينيات لوصف التفاعل بين التغيرات في الهيكل العمري للسكان والنمو الاقتصادي السريع في شرق آسيا (World Bank, nd, p.02)

الشكل رقم (1): التحول الديموغرافي وتغير الهيكل العمري للسكان



Source: documents1.worldbank.org/curated/en/781891550815372274/pdf/Demographic-Dividend-Operational-Tool-for-Pre-Dividend-Countries.pdf

النافذة الديموغرافية، الهبة الديموغرافية والعائد الديموغرافي demographic window Demographic gift, and devedend demographic الهبة الديموغرافية هي التغير في التركيب العمري بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، الذي يؤدي إلى زيادة في السكان في سن العمل وانخفاض نسبة صغار السن مع بقاء نسبة كبار السن صغيرة نسبياً، مما ينتج عنه انخفاض نسب الإعالة سواء للصغار أو الكبار، وذلك في إطار ما يعرف "النافذة الديموغرافية".

أما العائد الديموغرافي فهو البعد الاقتصادي للنافذة الديموغرافية، ويمثل الفرصة التي تحدث في فترة محدودة عندما تنخفض معدلات الخصوبة والوفيات، مما يؤدي إلى انخفاض عدد السكان المعالين وزيادة عدد السكان في سن العمل. هذا يعني أن هناك المزيد من الموارد المتاحة للجيل الأصغر إلى جانب وجود المزيد من العرض الوظيفي. وتؤدي جميع هذه المحددات إلى تسارع النمو الاقتصادي إذا ما خصصت الموارد على نحو سليم (حركات والدريوشي، 2018، صفحة 10).

ويتحقق العائد الديموغرافي في الدولة من خلال زيادة الادخار الذي يحفز النمو الاقتصادي، وزيادة العرض من القوى العاملة، وتنمية رأس المال البشري، مما ينعكس على تحسين التعليم والصحة، وارتفاع الناتج المحلي والإجمالي نتيجة انخفاض نسب الإعالة (بن محمد الخريف والمطيري، 2019، صفحة 07).

ولا تتحقق العائدات الديموغرافية بشكل تلقائي، بل يتوقف تحقيقها على السياسات لتحويل تغير الهيكل العمري للسكان إلى تنمية اقتصادية. وبناء على ذلك، يعتبر العائد "فرصة سانحة" وليست كفالة لتحسين مستويات المعيشة (مكتب العمل الدولي، 2014، صفحة 30).

1. التحول الديموغرافي في الجزائر وتغير الهيكل العمري للسكان

1.1 مراحل التحول الديموغرافي في الجزائر

تتمثل الفرصة الديموغرافية في العائد الاقتصادي الذي يمكن أن يحصل عند بلوغ المجتمع مرحلة متقدمة من التحول الديموغرافي، وأكثر دقة تحولا في الهيكل العمري للسكان أي عندما تشهد فئة الشباب والسكان في قوة العمل أعلى نسبها وتكون حجم المعالين. ينتج عن هذا التحول تراجع نسبة الإعالة الذي من شأنه أن يرفع مستويات الإدخار والاستثمار لدى الأسرة وبالتالي تحقيق النمو والثروة والرفاه (صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، 2017، صفحة 05).

لتحقيق العائد لأبد للبلدان من ممارسة انتقال أو تحول ديموغرافي أساسه المرور من نسب ولادات ووفيات مرتفعة إلى نسب منخفضة (UNFPA, 2016, p 5). والجزائر من بين البلدان التي عرفت انخفاضا ملحوظا في كل من الولادات والوفيات، وهذا ما تؤكد معطيات الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): تطور المعدل الخام للولادات والوفيات خلال الفترة 1963-2020

السنوات	المعدل الخام للولادات TBN(%)	المعدل الخام للوفيات TBM (%)
1963	48,50	14,60
1970	50,20	16,45
1975	46,10	15,54
1980	42,70	10,90
1985	39,50	8,40
1990	30,95	6,03
1995	25,33	6,43
2000	19,36	4,59
2005	21,36	4,47
2010	24,67	4,18
2015	26,03	4,57
*2020	22,42	5,33
	50,93	68,84

التغير النسبي بين
تاريخي الملاحظة %

Source : ONS, Démographie-Rétrospective, 1962-2011.

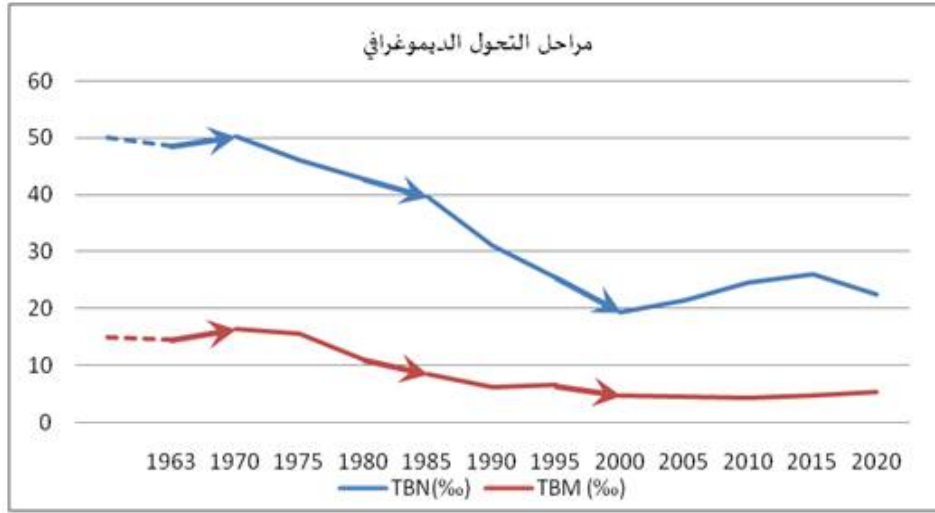
* ONS, Démographie Algérienne, N° 949, 2020

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع الكبير لمعدل الولادات بعد الاستقلال، بلغ أعلى المعدلات في السبعينات حيث تجاوز 50 %، الأمر الذي وضع الجزائر ضمن قائمة البلدان ذات الخصوبة المرتفعة خلال تلك الفترة. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى محاولة الأسر الجزائرية تعويض ما فقد في الحرب، وشيوع الزواج المبكر مما أدى إلى ارتفاع معدلات الزواجية، بالإضافة إلى تحسن الظروف الصحية والمعيشية للمواطنين. غير أن هذا التصنيف شهد تراجعا بين ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض معدل الولادات بما يقارب النصف خلال الفترة 1970-1995. جاء هذا

التراجع استجابة لعدة عوامل أهمها البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي (سنة 1983)، تحسن مستوى تعليم المرأة وخروجها للعمل مما ساهم في ارتفاع الأعمار عند الزواج، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والأمنية التي شهدتها البلاد مما زاد من حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (البطالة، السكن... إلخ) أدت بشكل غير مباشر إلى عزوف الشباب عن الزواج (حسين وسعدي، 2018، صفحة 27). لم يستمر هذا التراجع طويلا، حيث عرف المعدل زيادة معتبر مع بداية الألفية وسجل 26,03% سنة 2015، ليسجل خلال آخر سنة ملاحظة (2020) قرابة 23%. إجمالا، انخفض المعدل الخام للولادات بأكثر من النصف (50,93%) بين تاريخي الملاحظة (1963-2020). من جهة أخرى، تشير نفس المعطيات إلى ارتفاع معدل الوفيات غداة الاستقلال، نظرا للظروف الصحية والمعيشية المتدهورة التي شهدتها الجزائر بعد الحرب. إلا أن هذا المعدل عرف انخفاضا ملحوظا بأكثر من 40% خلال عقدين من الزمن: تراجع من 14,6% سنة 1963 إلى 8,4% سنة 1985. وهذا بسبب تحسن الخدمات الصحية والظروف الاقتصادية للبلاد. تواصل انخفاض معدل الوفيات (باستثناء التذبذب في التسعينات بسبب عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة)، وبداية من الألفية، لم يتجاوز هذا المعدل 5%.

إجمالا، عرف هذا المعدل انخفاضا بنسبة قاربت 70% خلال الفترة المرجعية (1963-2020)، وذلك بعد تحسن الظروف الاقتصادية والأمنية والصحية التي عرفتها الجزائر. مما سبق يمكننا القول أن الجزائر عرفت تغيرات هامة في مستوى الولادات والوفيات، مكنتها من الوصول إلى مراحل متقدمة من التحول الديموغرافي. سوف نجمل مراحل التحول في الشكل رقم 2.

الشكل رقم (2): مراحل التحول الديموغرافي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة.

يوضح الشكل رقم (2) أن الجزائر مرت بأربع مراحل تفصل بين هذه المراحل بأسهم كما هو ظاهر في الشكل، وهي كالتالي:

- المرحلة الأولى ما بعد الاستقلال إلى غاية السبعينات (1963-1970): تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل المواليد والوفيات، حيث تراوح معدل المواليد بين ما يقارب 49 و50% خلال هذه الفترة، في حين تراوح معدل الوفيات بين 14,6 و16,5%.

يعود هذا الارتفاع في المعدلين إلى عدم استخدام وسائل موانع الحمل والزواج المبكر وانتشار الأمية، و ضعف التغطية الصحية مما أدى إلى تدهور المستوى الصحي والمعيشي للسكان خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال.

- المرحلة الثانية (1971-1985): تميزت بانخفاض ملحوظ في معدل الوفيات بفضل تحسن مستوى المعيشة والصحة للسكان وتوفير اللقاح والاهتمام بصحة الأم والطفل، إلا أن الخصوبة بقيت مرتفعة.

- المرحلة الثالثة (1986-2000): تميزت هذه المرحلة بالانخفاض الملحوظ في معدل المواليد، نتيجة الانتشار الواسع لاستخدام وسائل منع الحمل وهو إحدى الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي (بن زايد، 2013، صفحة 47).

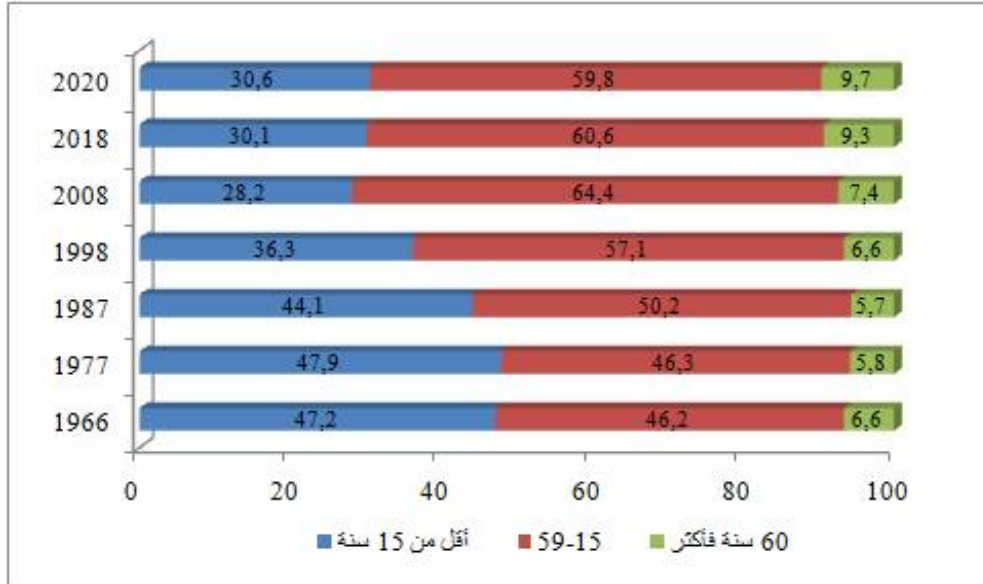
المرحلة الرابعة (2001-2020): حالت عودة ارتفاع الولادات خلال هذه الفترة دون انتهاء المرحلة الثالثة من التحول وبلوغ المرحلة الرابعة التي من المفترض أن تتصف بمعدلات مواليد منخفضة وثابتة بالتوازن مع معدلات الوفيات وانخفاض شديد في النمو السكاني (خلف عبد الجواد، 2009، صفحة 21). ومن الأرجح أن عودة ارتفاع الولادات جاءت فقط لإحلال توازن بفعل مرحلة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي عرفت الجزائر مسبقاً، تسببت في انحراف المعدل عن المسار الطبيعي.

2.1 التغيرات في الفئات العمرية الكبرى للسكان في الجزائر

سبب النمو الديموغرافي السريع الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال ارتفاعاً كبيراً في فئة صغار السن الأقل من 15 سنة حيث قارب نصف السكان خلال أول تعدادين. لكن هذا الارتفاع لم يدم، فسرعان ما بدأت النسبة بالانخفاض منذ بداية الثمانينات، صاحب هذا الانخفاض ارتفاع فئة السكان في سن العمل والتي فاقت نصف السكان بداية من 1987 إلى غاية اليوم. من جهة أخرى، تشير معطيات الشكل رقم 3 إلى الانخفاض الملحوظ لفئة كبار السن خلال جميع سنوات الملاحظة أقل من (10%)، وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة فإنه يشترط لبداية ظاهرة العائد الديموغرافي أن لا تزيد نسبة كبار السن عن 15%، أي تكون معظم الزيادة لدى السكان في سن العمل (هاشم، 2017، صفحة 299).

إجمالاً، يظهر تركيبة السكان حسب الفئات العمرية الكبرى الانخفاض في نسبة الإعالة وزيادة حجم السكان في سن العمل بداية من سنة 1980، وهي بداية انفتاح فرصة النافذة الديموغرافية في الجزائر، الأمر الذي أكدته تقارير الأمم المتحدة (الأمم المتحدة الإسكوا (ESCWA)، 2017، صفحة 10). ولا تزال الجزائر ضمن المجال الزمني لهذه الظاهرة.

الشكل رقم (3): الفئات العمرية الكبرى للسكان في الجزائر

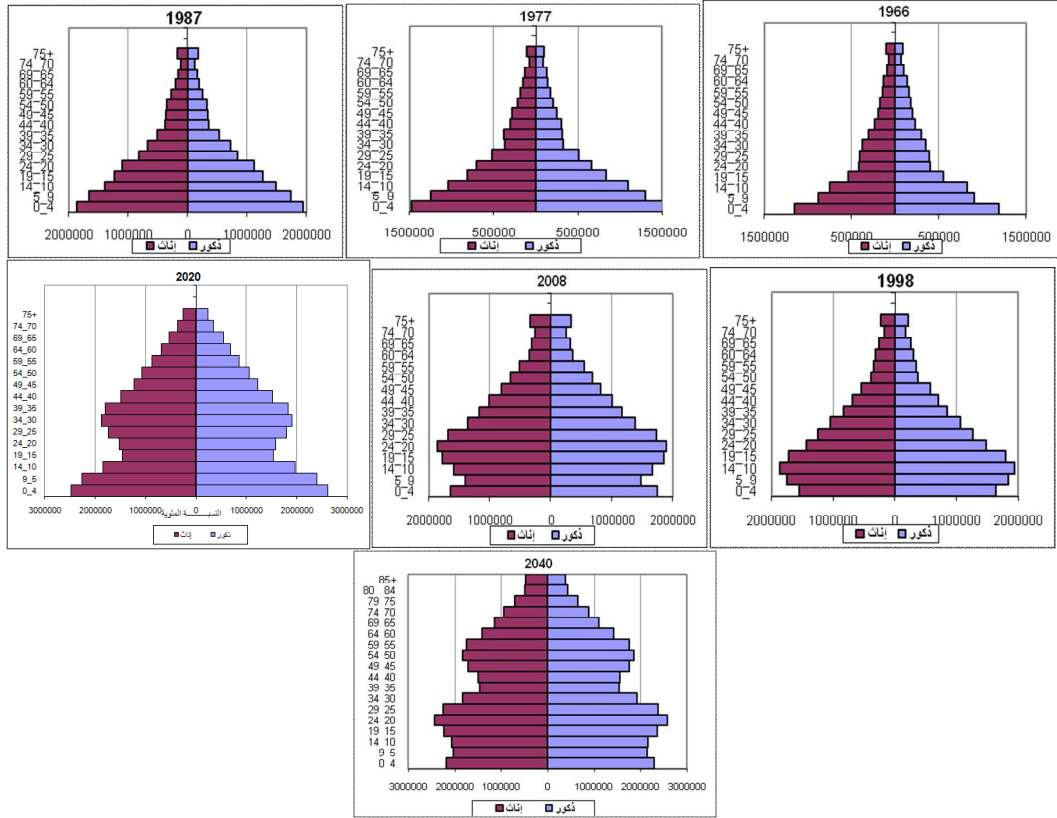


المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على معطيات الملحق رقم 1.

ومن خلال العرض البياني للأهرام السكانية حسب العمر والنوع، نلاحظ انحسار الفئة المعالة (صغار وكبار السن) و بروز الفئة العائلة أي الفئة النشطة الأكبر من 15 والأقل من 59 سنة. هذا التغير يظهر جليا من خلال الهرم العمري للسكان لسنتي 2008 و 2020. في المقابل، تشير التقديرات العمرية المتوقعة لسكان الجزائر لسنة 2040 أن هذه الفرصة السكانية ليست دائمة، حيث نلاحظ أن الزيادة في فئة الشباب والسكان النشطين ستضاف إلى حجم فئة كبار السن وستتسع قمة الهرم السكاني ومن ثم تتحول هذه الفئة إلى فئة معالة بعدما كانت منتجة. لذلك يمكننا القول، أن العائد الديموغرافي ليس ضمانا في حد ذاته لتحقيق تنمية اقتصادية. لكنه يمثل مجرد فرصة يمكن الاستفادة منه إذا ما اتبعت سياسات مناسبة حول العمالة والاستثمار (زكي، 2014، صفحة 87).

فالعائد الديموغرافي محدود زمنياً، الأمر الذي تواجهه العديد من الدول المتقدمة اليوم، حيث وصلت إلى نهاية تحولها الديموغرافي، وهو ما يتطلب منها التخطيط لسكانها المتقدمين في السن وانخفاض نسبة الفئة العاملة والتعامل مع الفئة المعالة من صغار السن (David & all, 2003, p. 37).

الشكل رقم (4): التغير في التركيب العمري للسكان في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات التعدادات (RGPH)، والديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

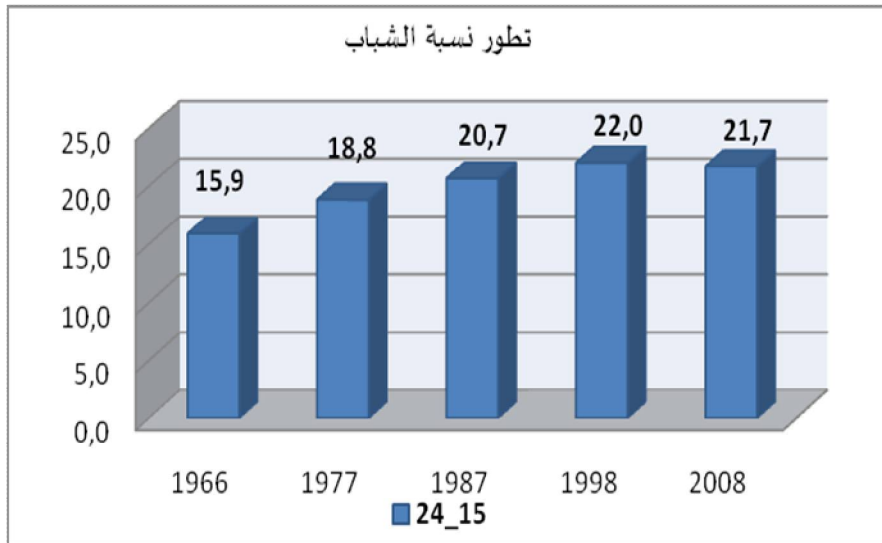
3.1. الشباب في الجزائر:

عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الشباب لأول مرة سنة 1985 من أجل الاحتفال بالسنة الدولية للشباب، بأنهم الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 15 و 24 سنة، وذلك دون المساس بالتعاريف الأخرى لدى الدول الأعضاء. ومنذ ذلك أصبحت جميع المراكز الإحصائية في منظومة الأمم المتحدة تستعمل الفئة العمرية 15-24 في جميع الإحصاءات العالمية المتعلقة بالشباب (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2001، ص 03).

تشير معطيات التعدادات السكانية التي قامت بها الجزائر إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الشباب، حيث قاربت نسبة الارتفاع الثلث بين تاريخي الملاحظة (1966-2008)، وقدرت فئة الشباب النسبة 22% سنة 2008 مقابل 15,9% سنة 1966.

هذه الزيادة السكانية في الفئة الشابة تشكل فرصة ديموغرافية تتيح الاستفادة من العائد، وتساهم في زيادة الإنتاجية الاقتصادية والادخار. إلا أن فرصة الاستفادة من هذا العائد محصورة بالسنوات التي تتخفف فيها معدلات الإعالة وترتفع نسب الشباب وفئة السكان النشطين اقتصاديا. ومع مرور الزمن، تتحول النسبة الكبيرة للشباب إلى نسبة كبيرة من كبار السن وتنتج مجموعة من التحديات الجديدة للتنمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، 2014، صفحة 03)، لذلك بما أن الجزائر دخلت ولا زالت ضمن مرحلة العائد الديموغرافي يجب أن تسارع إلى الاستفادة من هذه الزيادة في فئة الشباب قبل فوات الفرصة.

الشكل رقم (5): تطور نسب الشباب في الجزائر خلال الفترة 1966-2008



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات التعدادات السكانية.

2. العوامل التي تضمن الاستفادة من العائد الديموغرافي في الجزائر

يساعد العائد الديموغرافي على إطلاق حلقة حميدة يؤدي فيها تعزيز الإمكانيات البشرية من خلال الاستثمارات في مجالات مختلفة إلى تسريع عملية النمو الاقتصادي ويرفع هذا النمو الاقتصادي بدوره من مقدرة العائلات على توظيف موارد إضافية في مجالات الصحة، التعليم وتعزيز إمكانيات الجيل القادم. تحدد السياسات والمبادرات اللازمة لتحقيق العائد حسب الفترة التي بلغتها مرحلة التحول الديموغرافي في البلد. ولحسن التوقيت أهمية بالغة في هذا الإطار، بالنظر إلى أن الفرصة الديموغرافية محدودة (صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، 2016).

إن تحقيق العائد الديموغرافي والنقلة الكيفية في النمو الاقتصادي في الجزائر يستوجب أساسا استثمارا في الشباب والفئة النشطة، ويتحدد ذلك من خلال اتباع سياسات مناسبة تضمن إنتاج قوة عمل متعلمة، مدربة، متعافية صحيا وجسمانيا قادرة على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

ومن بين المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق التقدم والاستفادة من هذه الفرصة التاريخية قبل فواتها نذكر ما يلي:

1.2. تمكين الشباب: وذلك من خلال:

- ترويج استراتيجيات التشغيل مع وللشباب وتشجيع الحصول على عمل لائق وتزويد الشباب بالمهارات من خلال التعليم والتكوين المهني في مجال ريادة الأعمال لتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة.
- تحفيز الشباب للمشاركة في العمليات السياسية وإزالة الحواجز التي تعيق المشاركة الفعالة لهم في بناء الدولة وإنشاء الآليات لتسهيل المشاركة في الأحزاب والقضاء ومجالس الوزراء، وضمان المشاركة الكاملة في العمليات الانتخابية.

- تحسين مواجهة الفوارق في الوصول إلى فرص العمل بين الرجال والنساء، وتقليل الحواجز التي تحول دون مشاركة القوى العاملة النسائية.

ومن النماذج الرائدة في هذا المجال نذكر الصين التي صاغت على مدى الثلاثين سنة الماضية، سياساتها على أساس وجود نسب كبيرة من الأطفال والشباب وانتقالهم بعد ذلك إلى مرحلة البلوغ وبالتالي دمجهم في الحياة العملية. أقرت الصين التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات بداية من سنة 1976، مما أدى إلى زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة. في وقت لاحق، بدأت تركز استثماراتها على التعليم المهني من أجل تطوير المهارات في التنمية الصناعية ودعم الشباب للعثور على فرص للعمل. كما شددت على الصحة من خلال التثقيف بشأن الصحة الإيجابية ودمجه في التعليم كمادة في المناهج الدراسية، وواصلت التركيز على الشباب.

على الرغم من استمرار الشيخوخة السريعة حاولت دعم تحقيق عائد ديموغرافي ثان بين السكان المسنين، تكون بدايته مع تحقيق نتائج أفضل بين الشباب (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2017، صفحة 10).

2.2. الصحة والرفاهية: إن الاستثمار في صحة النساء والأطفال وتوفير خدمات تنظيم الأسرة تسمح بتخفيض معدل الخصوبة من خلال:

- الاستثمار في مجال تنظيم الأسرة لتوفير احتياجاتها غير الملباة والتحكم في عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات، وتحفيز الوصول إلى معلومات وخدمات وسائل منع الحمل التي تسمح بالوصول إلى ولادات مبرمجة.

- تعزيز المهارات للحصول على خدمات رعاية ولادة مؤهلة لخفض معدل اعتلال ووفيات الأطفال والأمهات.

- دعم الاستثمارات المستدامة في النظم الصحية، بما في ذلك الموارد البشرية والبنية التحتية، وذلك بهدف تعزيز حصول الجميع على الخدمات الصحية الجيدة.

- تعزيز السياسات والبرامج لتحسين حياة الأطفال مثل زيادة تغطية تلقيح الأطفال، والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة وتحسين تغذية الأطفال وغيرها (منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، 2017، صفحة 21).

في هذا المجال، تعتبر بنغلاديش من الدول التي حققت إنجازات كبيرة في مجال خفض معدل وفيات الأطفال. سنة 1990، بلغ معدل وفيات الرضع في بنغلاداش 97%، وبحلول 2010 انعكس الوضع، بحيث انخفض المعدل مسجلا 38%. العامل الأول المساهم في الانخفاض يكمن في تمكين المرأة اقتصاديا ودعمها بقروض صغيرة التي مكنت أكثر من نصف الأسر المعيشية المقترضة من اجتياز خط الفقر، وكان تأجيل الزواج والإنجاب من النتائج المباشرة لتمكين المرأة، إضافة إلى التحسن في معدل بقاء الطفل على قيد الحياة. ترافق تمكين المرأة من الخدمات الصحية مع الترويج لهذه الخدمات. وتساعد وتيرة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وانتشار وسائل منع الحمل بالحقن، إذ يستخدم حوالي 60% من النساء المتزوجات هذه الوسائل (البنك العالمي، مرجع سبق ذكره، صفحة 83).

3.2. الاستثمار في التعليم: يعتبر التعليم بمختلف مستوياته إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأداة هامة لتأهيل القوى البشرية لدخول سوق العمل بالشكل الذي يساهم في تحسين الظروف المعيشية، لا سيما التعليم الجامعي كونه يمثل قمة الهرم التعليمي.

ولضمان الاستفادة الكاملة من العائد الديموغرافي، لا بد من الاستثمار في التعليم ذو جودة، وذلك بهدف زيادة الجودة الملائمة لسوق العمل والاحتياجات التنموية، وتوسيع فرص التكوين المهني لكي يكتسب الشباب المهارات لتعزيز قابليتهم للتوظيف والإنتاجية والقدرة التنافسية، هي من الأمور المهمة للتحضير ليد عاملة مؤهلة مع التركيز على إحداث توازن بين الخريجين و متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال:

- الاستثمار في التكوين المهني باعتباره يسمح للذكور والإناث المتواجدين خارج المدارس من متابعة تعليمهم لكسب مهنة وإدماجهم في عالم الشغل.
- مراجعة مناهج المؤسسات التعليمية لزيادة الجودة الملائمة لسوق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية، وضع تدابير تصحيحية لمحاربة ظاهرة ترك الدراسة بالخصوص عند الإناث.

ومن بين البرامج الرائدة في هذا المجال برنامج "إشراق" في قرى صعيد مصر: وهو برنامج في القرى يستهدف الفتيات المتسربات من التعليم. قرى صعيد مصر هي إحدى الجيوب السكانية في المنطقة التي تستمر بها مشاكل انخفاض نسبة التعليم وزيادة الخصوبة والفقر. يهدف البرنامج إلى تحسين إلمام الفتيات بالقراءة والكتابة. يقدم على مدى 20 شهرا للفتيات مهارات كافية لتعلم القراءة والكتابة والمهارات الحياتية اللازمة لاجتيازهن اختبارات محو الأمية ودخولهن أو عودتهن إلى المدارس. لقد أثبت برنامج إشراق نجاحه: نجح 92% من المشاركات في البرنامج في اختبار محو الأمية. 67% من الفتيات استكملن تدريبهن وواصلن تعليمهن بعد ذلك في المدارس العامة (أسعد، وفهيمي، 2007، صفحة 5)، من جهة أخرى، يمكن اعتبار تجربة دول شرق آسيا (كوريا، سنغافورة، تايلاند، أندونيسيا، تايوان، اليابان) في الاستفادة من التحول الديموغرافي من أنجح التجارب. إن النمو السريع لهذه الدول كان بفضل الاهتمام المتزايد بالتعليم. ساعد نظام التعليم في هذه الدول الاستفادة من التحول وجعل قوة العمل منتجة. واهتمت هذه الدول بالتعليم الأساسي على حساب التعليم العالي، وكان التعليم بعد الثانوي يركز على التعليم الفني بصفة خاصة للربط بين سوق العمل والتعليم (هاشم، 2017، صفحة 310).

3. خاتمة:

يتبين من خلال هذا البحث أن الانخفاض في مستويات الخصوبة والوفيات شرط مهم لتحقيق التغير في الهيكل العمري والاستفادة من العائد، من خلال تزايد فئة الشباب

والسكان في سن العمل. لذلك فإن اعتماد سياسات وبرامج تنظيم الأسرة من العوامل المساهمة على تسريع التقدم نحو تحقيق هيكل عمري موات لتحقيق العائد الديموغرافي. والجزائر من البلدان التي خصت بهذه الميزة ولا زالت ضمن إمكانية الاستفادة من العائد الديموغرافي وتحقيق التطور الاقتصادي، حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا في فئة الشباب وتزايدا في الفئة المعيلة (15-59 سنة) وهو ما وضحت التغييرات الهيكلية العمرية. في المقابل، تواجه الجزائر تحديا يشمل الإسراع في استغلال هذا المورد البشري والاستثمار في الشباب، كون العائد الديموغرافي ظاهرة مؤقتة محدودة زمنيا ولن تستمر طويلا. يحدث بعدها اختلال في توازن الفئات العمرية العريضة وتتحول القوة الناشطة من السكان وفئة الشباب إلى فئة معالة، وتصبح هذه الكتلة الشبابية الناشئة من فرصة كبرى للتنمية إلى تحد أكبر.

ومن العوامل الأساسية التي تضمن استفادة الجزائر من هذه الظاهرة تحسين مستوى التعليم، خلق فرص العمل للشباب وتمكينهم وضمان صحتهم. بالتالي، يكون الشباب مهيبين على أحسن وجه لتحقيق إمكانياتهم عندما يكونون أصحاء ومتعلمين، ومتاح لهم فرص الازدهار وتحقيق تطلعاتهم، ومن خلال تقديم الدعم الملائم لتحقيق إمكانياتهم يمكنهم أن يشكلوا دفعة هائلة للإنتاجية والابتكار التي تعجل مسار التنمية. وفي الأخير سنقترح مجموعة من التوصيات نذكر منها:

- وضع سياسات فعالة لخلق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من حيث فرص العمل، واستيعاب مخرجات النظم التعليمية، لأن الزيادة في فئة الشباب والفئة النشطة يجب أن تكون موظفة وليست بطالة، وفي حالة العكس ينجم عن ذلك تكاليف اقتصادية واجتماعية إضافة.

- الدعم السياسي للعائد الديموغرافي باعتباره مشروع تنموي، من شأنه تحقيق دفعة للتنمية الاقتصادية، وتبني سياسات سكانية فعالة تضمن انخفاض الخصوبة وثبات هذا الانخفاض على المدى الطويل لإطالة مدة الاستفادة من العائد؛
- إجراء البحوث والدراسات حول اقتصاديات الشباب من أجل توفير قاعدة بيانات خاصة بهم وبالفئة النشطة والتي تساعد صناع القرار على وضع السياسات والخطط للتنمية وتعميق فهم وضع الشباب لتحقيق أكبر مكاسب ديموغرافية من هذا المورد البشري؛
- الاستثمار في التعليم الذي يعتبر سلاح وأساس التقدم، وهو ما أكده نيلسون مانديلا حين قال: «التعليم أقوى سلاح يمكن استخدامه لتغيير العالم»؛

4. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الأمم المتحدة الاسكوا (ESCWA). (2017). الاستفادة من العائد الديموغرافي. نشرة التنمية الاجتماعية. 6 (2). 8-12.
- البنك العالمي. (2013). تقرير التنمية البشرية: محركات التحول في التنمية.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2001). تقرير حول تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعد.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) (2014). آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية. تقرير السكان والتنمية. العدد 6.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. (2017). تقرير حول: رصد البرامج السكانية، مع التركيز على تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة، في سياق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- بريسا، رولاند، ترجمة رزق الله، حلا نوفل (1989). معجم المصطلحات الديموغرافيا. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- بن محمد الخريف، رشود. (2010). معجم المصطلحات السكانية والتنمية. الرياض المملكة العربية السعودية: إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية.

- بن محمد الخريف، رشود، و المطيري، فاتن هديان. (2019). *الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية*. محاضرات مقدمة في الجمعية السعودية للثقافة والفنون.
- بن زايد، ريم. (2012). *العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر*، مذكرة ماجستير في الديموغرافيا. جامعة وهران: الجزائر.
- جلبي، علي عبد الرزاق. (2016). *علم اجتماع السكان*. ط (6). عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- حسين، خديجة، وسعدي، رابح. (2018). *عودة ارتفاع الخصوبة: ديناميكية ديموغرافية جديدة في الجزائر*. مجلة آفاق علم الاجتماع. العدد 16. 26-45.
- حركات، الطاهر، والديوشي، أحمد. (2018). *فهم الشباب في البلدان العربية، معهد التحليل الاقتصادي والدراسات الاستشرافية (IEAPS)*. المغرب: جامعة الأخوين إفران.
- خلف عبد الجواد، مصطفى. (2009). *دراسات في علم الاجتماع*. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- راجي، أسعد، وفهيمي فرزانه رودي. (2007). *الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فرصة ديموغرافية أم تحدي؟*، المكتب المرجعي للسكان PRB.
- زكي، حسن. (2014). *الهبة الديموغرافية في مصر وفرص الاستفادة منها*. مجلة عمران للعلوم الانسانية والاجتماعية. 1(3). 75-88.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (2014). *تقرير حول حالة سكان العالم 2014: المراهقون والشباب وتغير صورة المستقبل*.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (2016). *المدونة التقنية للعائد الديموغرافي*. الجزائر.
- مكتب العمل الدولي. (2014). *التقرير الرابع حول: العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد*. ط 1. جنيف.
- منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). (2017). *حالة الشباب الليبي اليوم، الفرص والتحديات*. ليبيا.
- مجلس السكان الدولي. (2010). *مقدمة في علم السكان وتطبيقاته*. مصر.
- منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. (2017). *خارطة طريق الاتحاد الإفريقي حول "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب"*.
- هاشم، عزيزة عبد الخالق. (2017). *التحول الديموغرافي لمنطقة شمال إفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا*. *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة*. جامعة الأزهر. العدد 17. 292-335.
- المراجع باللغة الأجنبية:**
David E. Bloom, and all. (2003). *The Demographic Dividend A New Perspective on the Economic Consequences of Population Change*. A RAND Program of Policy-Relevant Research Communication.

UNFPA.(2016). *Jeunesse en Algérie fenêtre d'opportunité pour le dividende démographique*. Alger.

World Bank, *achieving the demographic dividend: an operational tool for country-specific investment decision-making in pre-dividend countries*. Pp 15-17.

5. ملاحق:

السنوات	الأعمار		
	أقل من 15 سنة	59-15	60 سنة فأكثر
1966	47,2	46,2	6,6
1977	47,9	46,3	5,8
1987	44,1	50,2	5,7
1998	36,3	57,1	6,6
2008	28,2	64,4	7,4
*2018	30,1	60,6	9,3
*2020	30,6	59,8	9,7

المصدر: لعمارة محامد، 2021، الصفحة 223.

* ONS, Démographie Algérienne, N° 853, 949, 2018, 2020.